



نصيحة الشيخ: حتى ولو كنت وحدك أو كنت في بيتك، فمتى ما أحسنت جلستك وهيتك ولبسك وكنت أكثر استعداداً لتلقي العلم فإن ذلك يكون أتقى لنا، وأعظم أجراً عند ربنا، وأنفع لتلقينا لهذه العلوم

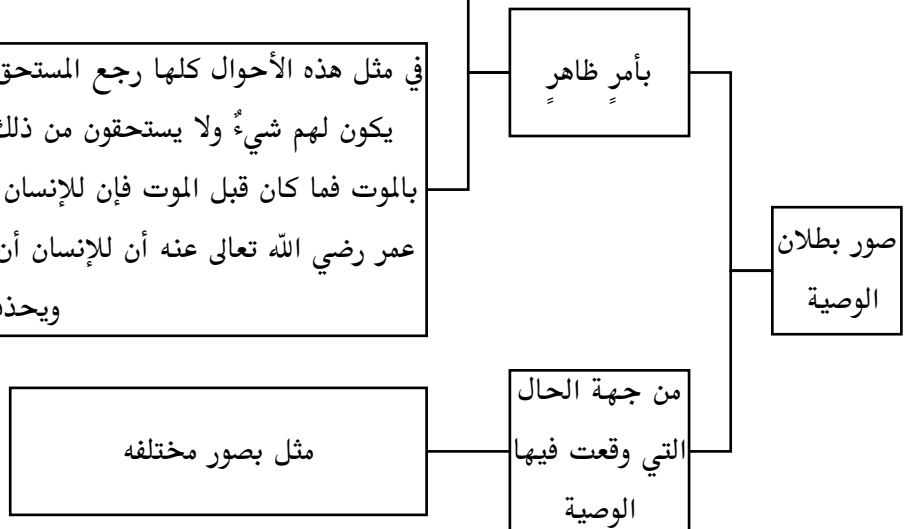


فصل إذا بطلت الوصية

إذا بطلت الوصية أو بعضها رجع إلى الورثة؛ فلو وصى أن يشتري عبد زيد بمائة فيعتق فمات أو لم يبعه سيده فالمائة للورثة، وإن وصى بمائة تنفق على فرس حبيس فمات الفرس فهي للورثة، ولو وصى أن يحج عنه زيد بألف فلم يحج فهي للورثة، وإن قال الموصى له: أعطوني الزائد على نفقة الحج لم يعط شيئاً، ولو مات الموصى له قبل موت الموصي أو رد الوصية ردت إلى الورثة ولو وصى لحي وميت فللحي نصف الوصية. ولو وصى لوارثه ولأجنبي بثلث ماله فللأجنبي السدس ويوقف سدس الوارث على الإجازة.

ويكون ذلك بالإبطال كأن يوصي شخصاً لفلان ثم يقول: أبطلت وصيتي، أو هذه الوصية التي أوصيت بها لفلان قد مزقتها وأنهيتها أو ما أشهدتك يا فلان من وصية لزيد، أو لعمر أو غيره فإنني قد رجعت عنه

في مثل هذه الأحوال كلها رجع المستحق بالوصية إلى الورثة وينتهي حكم الوصية ولا يكون لهم شيء ولا يستحقون من ذلك شيئاً لما ذكرنا من أن الوصية إنما محلها بالموت فما كان قبل الموت فإن للإنسان أن يرجع فيها، وسبق أن ذكرنا ما جاء عن عمر رضي الله تعالى عنه أن للإنسان أن يحدث في وصيته ما شاء، ويكتب ما شاء، ويحذف ما شاء.



وكان المؤلف أراد أن يفرّق في ذلك بين مسائل الوصية ومسائل الوقف فلو أن شخصاً مثلاً أوقف هذه العمارة وقال يشتري بها عبيد فلان ويعتقون مثلاً فجيئوا وإذا عبيد فلان قد ماتوا أو عتقوا أو نحو ذلك فهنا الوقف لا يبطل وإنما يُصرف في جهة ثانية فالوقف له حال من جهة انعقاده فينعقد بمجرد إيقاف الموقوف وله تعلق من جهة مصرفه وهما جهتان منفكتان فإذا تعذر مصرف فإن ذلك لا يعني تعذر الأصل والوقف بل إنه يُصرف في ما مثله وما ساواه وما شابهه أما الوصية فإنها تبرع لكنها تبرع موجّه مادام أنه مقيد فإنها مربوطة بذلك القيد لا يحصل ذلك التبرع إلا بحصول ذلك الموصى به فإذا لم يحصل فإن الوصية ترجع للورثة

لو وصّى أن يشتري
عبد زيد بمائة
فيعتق فمات أو لم
يبعه سيده فالمائة
للورثة

لو أن شخصاً مثلاً أوصى على فرس حبيس في سبيل الله مما يستعمل في الجهاد وقال: تُنفق هذه المائة على هذا الفرس فإذا الفرس قد ماتت أو تعذر الوصول إليها ففي مثل هذه الحال نقول من أن هذا المال الذي أوقف على هذا الفرس يرجع إلى الورثة بمعنى أنها تخالف الوقف

إن وصى بمائة
تُنفق على فرس
حبيس فمات
الفرس فهي للورثة

صور بطلان
الوصية من
جهة الحال
التي وقعت
فيها الوصية

لم يحج إما لأن زيداً قال أنا لا أحب أن أحج على غيري وأحج عن نفسي أو كان زيداً قد كبر سنه قال: لا أستطيع الوصول إلى مكة ولا أقدر على فعل ذلك النسك أو كان قد مات أو امتنع بأي سبب وليس بملزم أيضاً أن يقوم بذلك

إذن لما كانت هذه الصورة الأخيرة متجاذبة إما أنه قصد الإحسان إلى زيد وإما أن قصد الإحسان إلى نفسه لكون زيد ممن يتم الحج ويكمل النسك على وجه أتم ففي هذه الصورة بخصوصها نقول من أنه يمكن أن يُنتقل إليه ولذلك ذهب جمع من أهل العلم على أنه في هذه الصورة وما شابهها يمكن أن إذا تعذر إعمال أو فعل الحج من زيد فإنه يمكن أن يُنظر إلى أحد مماثل له في صفاته ليقوم بما أوصى به ذلك الموصي

هذه المسألة لها
متعلقان: متعلق أنه
أراد أن يحج زيد
أو أراد أن زيداً
ينتفع بأن يحج

ولو وصى أن يحج
عنه زيد بألف فلم
يحج فهي للورثة

لو أن زيداً هذا الذي أوصى إليه بأن يحج بألف وهو لا يكلف إلا ثمانمائة من الفلوس التي يستعملها أهل ذلك البلد، فهو قال الآن: أعطوني الزائد عليها لأنه أراد نفعي، فلا يُعطى شيء لأن الوصية له بهذا القدر الزائد منوط ومتعلق بفعله للحج فإذا فعل الحج استحق وإلا فلا ولا يمكن للوصية أن تُفصل وأن يُفرّق المجتمع فيها

صور بطلان
الوصية من
جهة الحال
التي وقعت
فيها الوصية

لو مات الموصى له قبل موت
الموصي أو رد الوصية رُدَّت إلى
الورثة

لو مات الموصى له قبل موت الموصي فإن هذه الوصية انتهت ومتعلقها
قد مات فبناءً على ذلك هذا المال يكون من ضمن ما يقسمه الورثة
ويكون من أموالهم

لو أنه ردَّ الوصية قال: شكر الله له وأعلى درجته في عليين وأما أنا
فأنا في غنى وفي حال طيبة وهذا المال لا أريده وأنا لست بحاجة إليه
فإن المال يعود إلى أصله أي للورثة

ولو وصَّى لحيٍّ وميتٍ فللحي
قسطه إن كان النصف فله ذلك
وإلا أقل أو أكثر بحسب ما
جاء في الوصية ونصت عليه
والميت يرجع نصيبه إلى الورثة

مقصود الفقهاء هنا إذا لم يكن قد علم أنه قد مات في مثل هذه الصورة
هذه الوصية لم يكن حكمها لا الرد كلها ولا النفاذ كلها وإنما أمكن
قسمها وتفريقها فجزءٌ منها صح بقسطه وجزءٌ منها رجع إلى الورثة

فلو أنه يعلم بموته فوجوده كعدمه فكأن الوصية جميعها للحيٍّ لأنه
كأنه أوصى بها لشيءٍ يملك وشيءٍ لا يملك فانتفى التملك عن لا
يملك واستحق ذلك الحي

المقصود أجنبيٌّ يعني من غير الورثة فلو أن عبد الله قد وصَّى لابنته
زينب لكونها يراها من أكثرهم برًّا به ولجاره الذي كان من أحسن
الناس جورًا وعهدًا ووفاءً ونحو ذلك، أوصى لهم بثلث ماله الذي أذن
به الشرع، فللأجنبي الذي هو الجار السدس لأن نصف الثلث سدس،
المال ثلاثة أثلاث وستة أسداس

ولو وصَّى لوارثه ولأجنبيٍّ بثلث
ماله فللأجنبي الثلث ويوقف
سدس الوارث على الإجازة

وأما زينب فبناءً على ما تقدّم معنا أنه إذا كانت الوصية لوارثٍ فإنها لا
تتخذ إلا بموافقة الورثة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا وصية
لوارث» ولأن الله أعطى كل ذي حق حقه لذلك نقول: زينب لها جزءٌ
من الإرث، وحق قد أحقه الله جلَّ وعلا لها في كتابه فلا تأخذ ما زاد
على ذلك إلا أن يوافق الورثة فإن الحق لهم ولذلك قال: ويوقف سدس
الوارث على الإجازة

لو أنفذها بعضهم وبعضهم
امتنع فمن وافق فإنه ينفذ
بجزئه، ومن امتنع يأخذ
حقه ويُعرف ذلك
بالحساب

“يوقف” لأن الأصل أنه يُبدأ
بالوصية فتُنفذ من أول وهلة فإذا
وافق الورثة أنفذناها وإذا منعوا
رددناها إلى الورثة وقُسمت من جملة
المال فإذا ترددوا نوقف السدس هذا
حتى يتفقوا فإذا اتفقوا أجازوا ذلك

باب الموصى إليه

تجوز الوصية إلى كل مسلم عاقل عدل من الذكور والإناث بما يجوز للموصي فعله : من قضاء ديونه ، وتفريق وصيته . والنظر في أمر أطفاله ، ومتى أوصى إليه بولاية أطفاله أو مجانينه ثبتت ولايته عليهم ، ونفذ تصرفه لهم بما لهم فيه الحظ : من البيع والشراء ، وقبول ما يوهب لهم ، والإنفاق عليهم وعلى من تلزمهم مؤنته بالمعروف ، والتجارة لهم ، ودفع أموالهم مضاربة بجزء من الربح . وإن اتجر لهم بنفسه فليس له من الربح شيء ، وله أن يأكل من مالهم عند الحاجة بقدر عمله ولا غرم عليه ، ولا يأكل إذا كان غنياً لقول الله تعالى : ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف . وليس له أن يوصي بما أوصى إليه به ولا أن يبيع ويشترى من مالهم لنفسه ، ويجوز ذلك للأب ، فلا يلي مال الصبي والمجنون إلا الأب أو وصيه أو الحاكم .

قال الله جلَّ وعلاً : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: 11] فإذا جاز أن يُعهد بتبرع بالمال ونحوه فإن ذلك أيضاً يدخل فيه ما سواه

قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر : « ما من مسلم يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبةً عنده » فهذا يعني أن لولا أن ما يكتبه يصح إنفاذه لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابتها سواء كان ذلك بإعطاء حقه أو بتبرع وإحسان أو كان ذلك في قيام وولاية ومصلحة للورثة وغيرهم

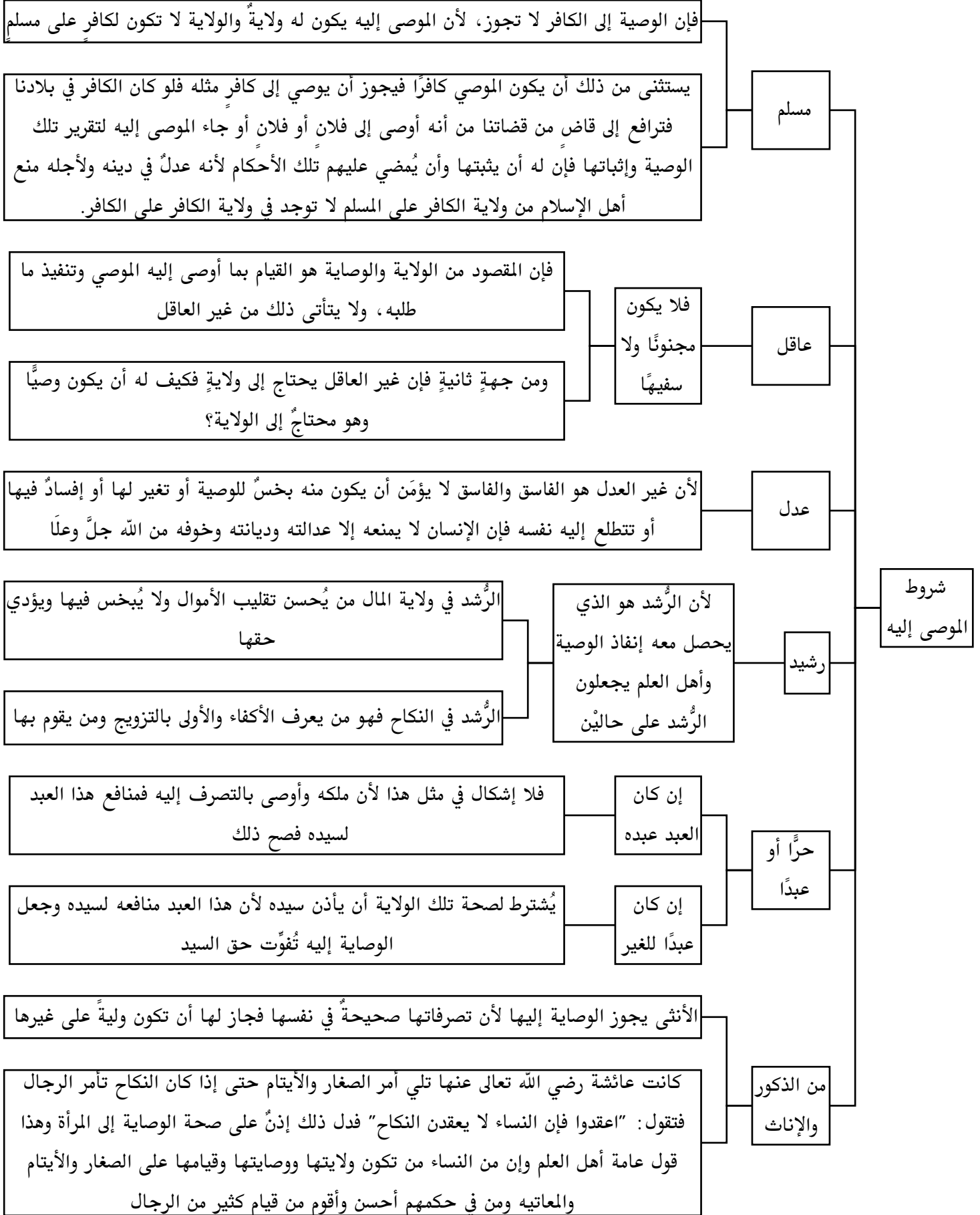
قال الله جلَّ وعلاً ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ [النساء: 10] فهذا دل على أنه يمكن أن يكون لأحد ولاية لليتيم وإنما أمر بالقيام بالعدل والقسط لا الظلم

ولذلك تكاثرت النصوص في الوصاية أبو بكر رضي الله تعالى عنه أوصى في الولاية بعده لعمر وأوصى بأن يغسله بعض أهله وجاء عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أوصوا إلى الزبير

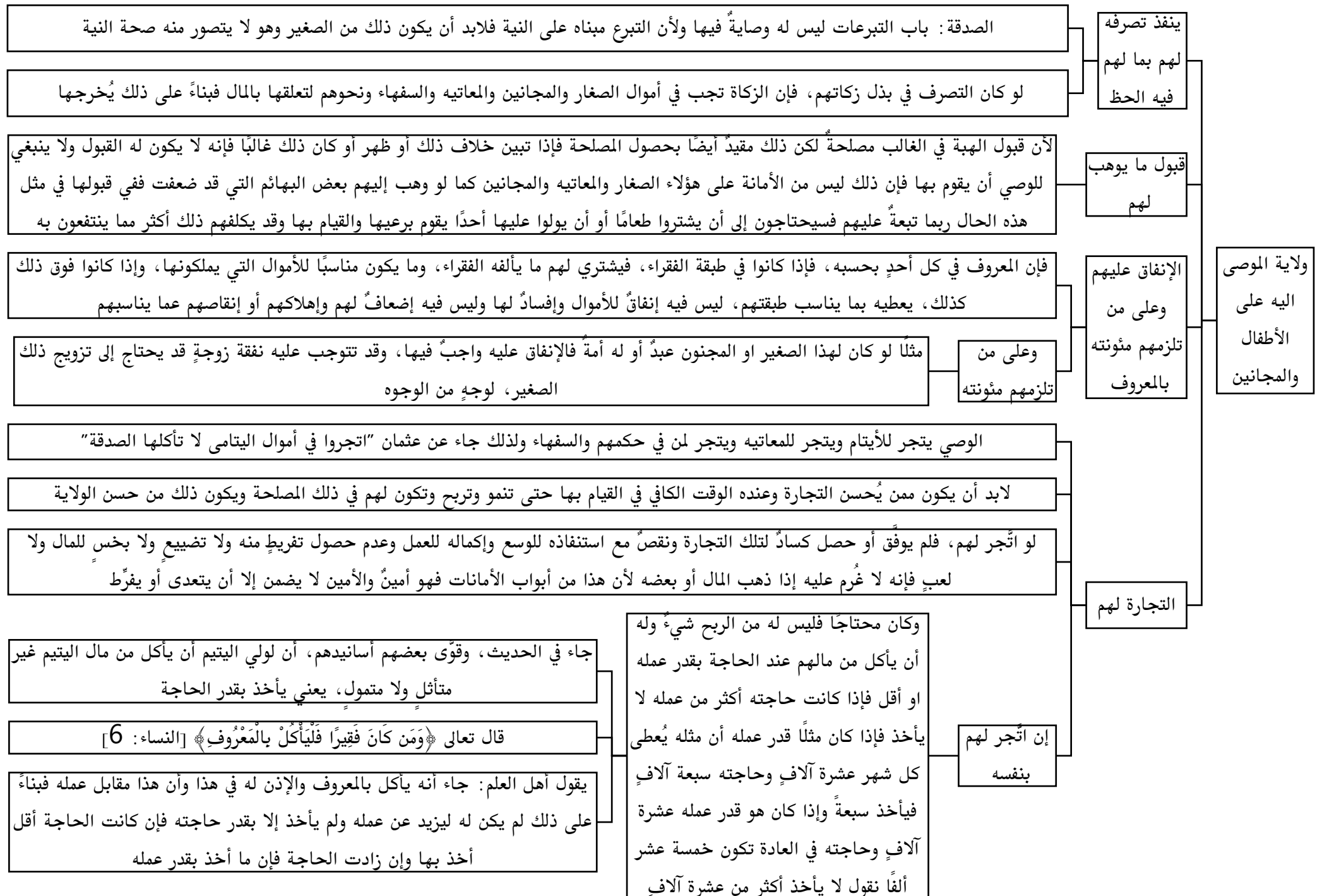
من عهد إليه الميت بشيء للقيام به يعني بأن يُنفذ الوصية سواء كان ذلك ولاية على ولدٍ أو تزويجاً لمولية أو نظارة على وقفٍ أو إعطاءً لأحدٍ وتبرعٍ إليه أو قياماً بمسجدٍ أو غير ذلك من الأمور

الموصى إليه









وكان محتاجاً فليس له من الربح شيءٌ وله أن يأكل من مالهم عند الحاجة بقدر عمله أو أقل فإذا كانت حاجته أكثر من عمله لا يأخذ فإذا كان مثلاً قدر عمله أن مثله يُعطى كل شهر عشرة آلاف وحاجته سبعة آلاف فيأخذ سبعة وإذا كان هو قدر عمله عشرة آلاف وحاجته في العادة تكون خمسة عشر ألفاً نقول لا يأخذ أكثر من عشرة آلاف

وهذا الباب من أكثر الأبواب فساداً عند من لا أمانة له وعند من لا يخاف الله ولذلك قال الله جلَّ وعلاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10] فتوعدهم الله جلَّ وعلاً

إن اتجر لهم بنفسه

وكان غنياً لا يأخذ ولا يحق له الأخذ لان الله جلَّ وعلاً أمره بالتعفف ومنعه من الأخذ قال تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 6]

باب الوصاية هو باب التبرع وباب الإحسان فهذا الموصى إليه قد تبرع بالقيام على هؤلاء الأيتام وقد تبرع بالإحسان إلى هؤلاء المعاتيه أو المجانين وقد تبرع بإنفاذ وصية ذلك الموصي وقبولها فهو مأجور ومثابٌ عنه الله جلَّ وعلاً ويوشك أن يعقبه الله بركةً وخيراً في دينه ودنياه

من يحسن المضاربة والأعمال

يعني شركة المضاربة وهي الشركة التي يكون المال من شخصٍ والعمل من شخصٍ آخر والربح بينهما على ما يتفقان عليه، وينظر في هذا في أمرين

دفع أموالهم مضاربةً بجزءٍ من الربح

أن يكون الجزء الذي اقتطعه للمضارب بقول بعض الفقهاء أو المضارب باعتبار أنه هو الذي يعمل جزءً يماثل ما يأخذه أمثاله فإذا كان مثلاً قد شاع في مثل هذه الأعمال وفي مثل قدرة هذا الشخص أنه يأخذ ثلث الربح فلا يعطيه أكثر من ذلك والا أخل بما يجب عليه بل بجزءٍ من الربح يعني بحسب المعتاد وبحسب ما يليق بالحال ولو رُفع إلى القاضي فإنه يُبطل ذلك لكن لو ذكر سبباً صحيحاً كأن يقول من أن هذا مصرحٌ له بالعمل في هذا الباب فلا يُخاف على المال من النقص ولا يُخاف عليه من حصول الإشكال عكس غيره

ولاية الموصى اليه على الأطفال والمجانين التجارة لهم

ليس له أن يبيع ويشترى من مالهم لنفسه

لما كان مأموراً بأن يطلب لهم الأحظ والأنفع فإن الإنسان إذا باع من نفسه فإن الإنسان مجبولٌ على أن يطلب لنفسه الأحظ وأن يتجاهل سواه تحصيلاً لمصلحته وهذا مما جُبِلت عليه النفوس حتى لو أراد الإنسان أن يدفعها لوجد أنه عسيراً أن يدفع ذلك وأن يطلب الخير لمقابله أكثر من الخيرية وحتى ولو طلب واستنفذ وسعه فيمكن أن يُظن به ظن السوء، فُقطِع دار ذلك

يقول أهل العلم: فإذا لم يكن أحدٌ ليشترى هذه السلعة غيره فيمكن أن يرفعها إلى القاضي أو الحاكم فيكون في تلك الحال الوصي عليها هو القاضي وهو المشتري فينتفي في ذلك ما يكون من الإشكال وما يتصور من حصول المحاباة والتضييع مصلحة لأولئك الصغار